

التنوعية الثقافية والتماسك الاجتماعي في مصر الحديثة

د . عاصم أحمد الدسوقي

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة حلوان

التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعي فى مصر الحديثة*

عندما دخلت مصر القرن التاسع عشر ، كان الدين يمثل القاعدة الأساسية لثقافة المصريين ، رغم اختلاف الأديان والمذاهب التي سادت بينهم . وكانت مصر القديمة (الفرعونية) قد عرفت طريقها للاعتقاد بوجود قوى فيما وراء الطبيعة المحيطة تحكم في كل الظواهر التي يشعر بها الإنسان ، ومن ثم كان الإيمان بالغيب والخضوع له ، وتقديم قرابين الولاء والطاعة للألهة التي كان كل منها يمثل ظاهرة من القيم المادية والأخلاقية .

وعلى هذا فقد تقبل المصريون بسهولة ويسر المسيحية عندما وفدت إليهم من فلسطين بكل ما بشرت به من قيم الإيمان والتسامح والرحمة ، ووجدوا في عقيدة «الثالوث» قرباً وشبهاً بثلاثية «أوزوريس وإيزيس وحورس» . كما تقبل المصريون بذات اليسر والسهولة الإسلام بكل ما حمله من قيمة الوحدانية ، وفضائل الرحمة والمساواة بين البشر أجمعين ، عندما دخل العرب مصر .

وكانت قيمة التدين بما تحمله من ثواب وعقاب قد فرضت نفسها على ثقافة المصريين ، وعلى سلوكهم في الحياة ، ووجدت طريقها في أسلوب التعامل فيما بينهم وبين الغير ، حتى عندما كان يقع الظلم عليهم ، يتربكون أمره إلى السماء ، وينتظرون في الوقت نفسه الشواب والأجر ، إن لم يكن في الحياة الدنيا فيكون في الآخرة . وكان الجميع قد آمنوا بأن الحياة الدنيا عرض زائل ، وأن الآخرة خير وأبقى . ولعل ما يدلل على ذلك أن المصري القديم لم يهتم ببناء منزله الذي يعيش فيه قدر

* مصر الحديثة في هذا البحث تبدأ من عصر محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٩) نظر المholm التغييرات التي استحدثتها في البناء الأساسي من حيث الأوضاع الاقتصادية ، وبناء الجيش ، والتعليم .. إلخ مع مدخل العصر من أيام الحملة الفرنسية . أما عصر الولاة العثمانيين المباشر (١٥١٧ - ١٧٩٨) فلم يكن يختلف عن حكم العماليك السابق عليه من حيث البناء الأساسي ، رغم أن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية تدخل الفترة العثمانية في العصر الحديث من حيث المقررات الدراسية .

اهتمامه ببناء مقبرته ، وبالتالي فإن الحفريات لم تكشف عن بقايا أى بيت من البيوت ، ولكن كشفت عن المقابر وما تزال .

وكان التعليم السائد يستمد أصوله من تلك القيم ، سواء أكان في المعبد ، أو في الكنيسة أو في المسجد ، وما كان يلحق بكل منها من مكاتب لتحفيظ العلوم الشرعية . ومن هنا نشأت مجموعة القيم المشتركة التي حكمت علاقات المصريين ، وجاءت من هذا التراث الطويل ، الذي أوجد ما يمكن تسميته «الدين الشعبي» للمصريين .

وهكذا كان الحال طوال العصر القديم ، والعصر الوسيط ، والعصر الحديث المبكر ، الذي كانت فيه مصر ولاية عثمانية تخضع لحكم ولاة يأتون مباشرة من إسطنبول (ق ١٦ - ١٨) ، إلى أن طرقت الحملة الفرنسية أبواب مصر في أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩٨) .

كانت مصر قبل الحملة الفرنسية إذن ، جزء من العالم الشرقي تعيش في إطار ثقافة واحدة ألا وهي الثقافة الدينية ، وإن تعددت مصادرها . ورغم أن الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) كانت حملة عسكرية بكل المقاييس ، استهدفت تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية في إطار التنافس التقليدي بين القوتين الأعظم في أوروبا آنذاك (فرنسا وبريطانيا) ، إلا أنها من زاوية أخرى ، كانت صدمة ثقافية للمصريين ، بسبب اختلاف منظومة الثقافة في الفكر والسلوك بين المجتمعين .

وكانت فرنسا الحملة ثقافيا ، قد ثارت ضد الملكية الإقطاعية ، وأعدمت ملوكها ، وأزاحت عناصر النظام القديم ، وصعدت البورجوازية إلى كراسي الحكم ، وهي الطبقة التي كانت تملك عناصر الاقتصاد في يدها دون أن تشارك في الحكم سياسيا . وكان من الصعب إزاحة الملك من كرسى العرش ، لأن شرعية الملك الإقطاعي كانت تستند إلى حق وراثي بدعم سماوي ممثلا في الكنيسة ، أى أن الملك في تلك المرحلة كان يحكم بتفويض إلهي ، وأن إزاحته وبالتالي تعنى الوقوف

ضد الإرادة الإلهية . ومن هنا اتجهت البورجوازية إلى نزع الغاللة الدينية التي كانت تحوط العرش الملكي وذلك بفكرة العلمانية التي تقوم على فصل الدين عن الدولة وعدم استناد الحكم إلى شرعية دينية . وتم استبدال هذه الشرعية بمرجعية وضعية تمثلت فيما عرف بالعقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الطرفين : الحاكم والمحكومين (الدستور) . وكان لهذا التحول أثره على منظومة القيم الثقافية التي أصبحت تمثل الإنسان الفرنسي الجديد الذي جاء مع الحملة العسكرية إلى مصر .

وليس من شأن هذا البحث دراسة وقائع الحملة الفرنسية في مصر أو ما أسفرت عنه من نتائج . ولكن الوجود الفرنسي في مصر بما حمله من تراث الشورة الفرنسية ، كان أول بذرة شطرت ثقافة المصريين ، إذ بدأ الفكر العلماني يتسلل إلى ذهن المصريين ، من صفوـة العلماء ، وشيوخ طوائف الملل والحرف الذين خالطوا رجال الحملة ، حيث أدركوا أن هناك ثقافة أخرى غير التي درجوا عليها وسلوك مغاير لما نشأوا عليه ، لمسوا شواهدـه بأنفسهم في متابعتـهم لحياة الفرنسيـين . ولعل نقطة البداية في هذا التحول ما ورد في منشور بونابـرت الذي وزعـه أثناء الغزو ، من تفـيد للمرجعـية الدينـية لـسلطة المـماليـك فيـالـحكـم ، ومنـ أنـ الفـروـقـ بيـنـ النـاسـ تـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ ماـ يـمـيزـ بـعـضـهـ بـعـضـ فـيـ العـقـلـ وـالـفـضـائلـ وـالـعـلـومـ . وـكانـ هـذـاـ الحـدـيثـ فـيـ مجـتمـعـ كـانـ يـرىـ أـنـ التـفضـيلـ بـيـنـ النـاسـ يـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ التـقوـيـ . ثمـ ماـ كـانـ مـنـ سـيـاسـاتـ الـحملـةـ الـفـرنـسـيـةـ فـيـ وـضـعـ بـذـورـ القـانـونـ الـوضـعـيـ الـذـيـ تمـثـلـ فـيـ إـنشـاءـ مـحاـكمـ خـاصـةـ بـالـطـوـافـيـنـ الـدـينـيـةـ الـمـخـتـلـفـةـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ الـمـحـكـمـةـ الـشـرـعـيـةـ إـلـاسـلامـيـةـ ، وـفـيـ إـلـغـاءـ الـعـمـلـ بـأـسـلـوبـ «ـأـخـذـيـةـ الـقـتـيلـ»ـ وـمـنـعـ أـهـلـ الـقـتـيلـ مـنـ الـاقـتصـاصـ مـنـ الـقـاتـلـ ، وـتـرـكـ أـمـرـ الـقـصـاصـ لـمـحـكـمـةـ توـفـرـ الـمـرـاـفـعـةـ لـلـتـعـرـفـ عـلـىـ الـظـرـوفـ ، فـضـلـاـ عـنـ سـيـاسـاتـ الـحملـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـفـكـرـةـ الـمـشـارـكـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الدـلـاوـيـنـ رـغـمـ صـورـيـتـهاـ .

وخلال فترة حكم محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٩) ، ازداد انتشار ثقافة المصريين من خلال الوسائل التي اتبعها في بناء الدولة ، وفي مقدمتها نظام التعليم

الحديث القائم على المدرسة الناظمية التي قامت بتدريس علوم العصر التقنية ، ومن خلال البعثات التي أرسلها إلى مختلف بلدان أوروبا وخاصة فرنسا ، حيث نقل المبعوثون قدرًا ملحوظاً من ثقافة مجتمعات الغرب التي عاشوا فيها سلوكاً وفكراً ، ظهرت آثارها في كتاباتهم ، وخاصة عند رفاعة الطهطاوى ، وتلاميذ مدرسة الألسن فيما بعد .

وعلى هذا أخذ تيار الليبرالية الغربية يحفر مجرأه في نهر الثقافة المصرية ، ويصبح له أنصار ومربي دون شكروا شريحة عليا في المجتمع ، حتى إذا جاء الخديو إسماعيل ، كانت أبواب مصر قد افتتحت على مصراعيها أمام الأجانب الذين جاءوا للاستثمار في مناخ كسر نظام الاحتياط الذي أقامه محمد على باشا . وقد حمل أولئك الوافدون ثقافتهم معهم إلى المجتمع المصري . وجاء ذلك من خلال عدة وسائل إذ قاموا بإنشاء مدارس لتعليم أبنائهم فتحوا أبوابها أمام المصريين (بلغت أكثر من سبعين مدرسة) ، أطلوا من خلال المقررات الدراسية على صنوف مختلفة من العلوم والمعارف ، كان لها دور في تشكيل العقل والوجدان ، كما تعرفوا على قدر كبير من سلوك هؤلاء القوم بدأوا في محاكاته .

ثم زاد التأثير بالثقافة الأوروبية من خلال المبعوثين المصريين الذين بدأت الجامعة الأهلية ترسلهم منذ إنشائها في ١٩٠٨ ، وهو أمر انتهى بإشاعة ثقافة البحر المتوسط ، وما ترتب على ذلك من القول بانتمام مصر إلى عالم البحر المتوسط ، على حد ما جاء عند طه حسين في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» .

وثمة تيار وفد مع الأجانب منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يتعلق بالوعي الظبقي ، وهو تيار الفكر الماركسي . وقد انتشر بين العمال الأجانب أولاً ، وسرعان ما انتشر بين أقرانهم من المصريين ، وعلى أساسه تكون الحزب الاشتراكي الذي تحول إلى الحزب الشيوعي ، وذهب مصريون بصفة غير رسمية موافدون من الحزب إلى موسكو للاطلاع على تجربة الملكية العامة في الاقتصاد ، ولدراسة المبادئ الشيوعية في مدرسة الكادر السياسي . وفيما بعد ذهب طلاب

بصفة رسمية في بعثات حكومية منذ مطلع السبعينات للدراسة في الجامعات السوفيتية ، حيث عاد هؤلاء بدورهم إلى جامعاتهم في مصر وهم يحملون قدراً من ثقافة المجتمع الشيوعي وسلوكيات أبنائه . وقد ظل هذا التيار يتعرض لملاحقة السلطات المصرية ، وهي سلطات بورجوازية وأرستقراطية بطبيعة الحال . ولم يخف الضغط عن أصحابه إلا بعد أن أعلن الحزب الشيوعي المصري تصفيته في ١٩٦٤ . ومع هذا التيار بدأت مصطلحات : العدل الاجتماعي ، والوعي الظبقي ، وثورة البروليتاريا ، واحتمالية التحول الاشتراكي ، واندحار الرأسمالية ، تدخل في ثقافة المصريين جنباً إلى جنب مع مصطلحات المجتمع الليبرالي من نوع : الحرية الفردية ، والحرية الاقتصادية ، وحقوق الإنسان ، إلى جانب مصطلحات التيار الإسلامي من نوع مجتمع الشوري ، ومجتمع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. إلخ .

وعندما بدأت الفكرة العربية في الانتشار بين مسيحيي الشام في مواجهة الرابطة العثمانية ، وانتقل أصحابها إلى مصر فراراً من ملاحقة السلطات العثمانية ، بدأت الفكرة تروج بين دوائر المثقفين في مصر ، وأصبح لها أنصار يدافعون عنها في المنتديات الأدبية والصحف . وإذا كان للفكرة العربية بعداً سياسياً عند دعاتها تمثل في إقامة دولة الوحدة العربية مما كان يشغل بال السياسيين ، إلا أن العروبة من زاوية أخرى صنعت إطار الوحدة الوطنية الذي يجمع المصريين على اختلاف أديانهم ، على أساس أن الجميع يتكلمون العربية . فلما تكونت جماعة الإخوان المسلمين في نهاية العشرينات لاستعادة الفكرة الإسلامية من مرقدتها السياسية ، كان من الطبيعي أن يصحو تيار «الأمة القبطية» من مرقده ليوقف ذاتية كانت قد بدأت تذوب في محيط مصر العربية التي تقدم اللغة على العقيدة . ولكن سرعان ما تكونت الجامعة العربية ، وكانت مصر إحدى الدول المؤسسة لها مما أدى إلى تعظيم انتماء مصر العربي ، وهو الانتماء الذي صار جزءاً من سياسة مصر منذ يوليو ١٩٥٢ .

على أن هذه الرواـفـد الثقافية المتعددة التي شاعت بين المصريـين في العـصر الحديث (ق ١٩ - ٢٠) ، لم تختـرـقـ القـاعـدةـ الأـسـاسـيـةـ لـثـقـافـةـ المـصـريـينـ المشـترـكةـ ، إلاـ وـهـىـ التـدـيـنـ . . فـالـذـيـنـ تـعـلـمـواـ فـيـ الغـربـ الرـأـسـمـالـيـ وـنـادـوـاـ بـالـلـيـبـرـالـيـةـ ، لمـ يـطـرـحـواـ الـدـيـنـ جـانـبـاـ مـعـ أـنـ اللـيـبـرـالـيـةـ تـارـيـخـياـ مـوقـفـ منـ سـلـطـةـ الدـيـنـ أـسـاسـاـ . وـالـذـيـنـ تـعـلـمـواـ فـيـ الشـرـقـ الشـيـوـعـيـ أـخـذـوـاـ مـعـرـفـةـ الـعـلـمـيـةـ وـتـرـكـواـ جـانـبـاـ فـلـسـفـةـ الـمـادـيـةـ . وـالـذـيـنـ اـعـتـنـقـواـ فـكـرـةـ الـبـحـرـ الـمـتوـسـطـ كـانـوـاـ يـقـصـدـوـنـ الـابـتـعـادـ بـمـصـرـ عـنـ مجـتمـعـ الـعـرـوـبةـ الصـحـراـوـيـ ، وـالـسـحـرـرـ مـنـ الـأـصـولـيـةـ الـبـدـوـيـةـ بـمـاـ تـحـمـلـهـ مـنـ قـيـودـ تـشـدـ المـجـتمـعـ إـلـىـ الـخـلـفـ ، وـتـقـفـزـ بـهـ إـلـىـ مـاضـيـ كـانـ ذـهـبـيـاـ فـيـ أـوـانـهـ بـمـقـتضـيـ الـظـرـوفـ الـمـوـضـوعـيـةـ . وـأـصـحـابـ الـأـفـكـارـ الـعـنـصـرـيـةـ دـيـنـيـاـ - إـسـلـامـيـاـ وـمـسـيـحـيـاـ - كـانـوـاـ يـقـصـدـوـنـ وـمـاـ يـزـالـونـ حـمـاـيـةـ ذـاـتـهـمـ مـنـ أـىـ جـورـ تـتـعـرـضـ لـهـ . . فـالـإـسـلـامـيـوـنـ فـيـ مـوـاجـهـةـ الـغـربـ حـيـثـ لـاـ يـجـدـوـنـ فـيـ إـلـاـ كـفـرـاـ وـشـرـكـاـ بـالـلـهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـعـقـيـدـةـ الـمـسـيـحـيـةـ ، أـوـ إـلـحـادـاـ بـالـنـسـبـةـ لـنـقـضـ الـدـيـنـ عـنـدـ الـشـيـوـعـيـةـ . . وـالـذـاتـ الـمـسـيـحـيـةـ فـيـ مـوـاجـهـةـ نـعـتـ الـمـسـيـحـيـيـنـ دـائـمـاـ بـالـأـقـلـيـةـ الـتـيـ يـجـبـ أـنـ تـخـضـعـ صـاغـرـةـ لـلـأـغـلـبـيـةـ . وـظـلـ الـتـدـيـنـ بـفـضـائـلـهـ فـيـ السـمـاحـةـ وـالـرـحـمـةـ ، هـوـ الرـكـيـزةـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ ثـقـافـةـ وـسـلـوكـ هـؤـلـاءـ وـأـولـئـكـ طـالـمـاـ اـبـتـعـدـوـاـ بـأـنـفـسـهـمـ عـنـ عـالـمـ السـيـاسـةـ .

وـعـلـىـ هـذـاـ ظـلتـ الـعـرـوـبةـ تمـثـلـ الـرـابـطـةـ الـوطـنـيـةـ الـمـشـترـكـةـ لـلـمـصـريـيـنـ . . فـهـىـ مـنـ نـاحـيـةـ عـلـمـانـيـةـ الطـابـعـ لـاـ تـجـعـلـ الـعـقـيـدـةـ الـوـاحـدـةـ مـحـورـاـ لـاـتـجـاهـاتـهـاـ وـفـلـسـفـتهاـ ، بـصـرـفـ النـظـرـ عـنـ أـغـلـبـيـةـ أـتـبـاعـ عـقـيـدـةـ مـعـيـنـةـ عـلـىـ عـقـائـدـ الـأـخـرـىـ . وـمـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ فـإـنـهاـ تـسـتـنـدـ إـلـىـ فـضـيـلـةـ الـتـدـيـنـ بـكـلـ رـمـوزـهـاـ الـتـيـ هـىـ أـقـدـمـ مـنـ الـأـدـيـانـ السـمـاـوـيـةـ .

ماـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ التـطـورـ الـثـقـافـيـ فـيـ مـصـرـ الـحـدـيـثـةـ عـلـىـ النـحوـ الـمـشارـ إـلـيـهـ . . وـبـيـنـ الـأـوضـاعـ الـاجـتمـاعـيـةـ !؟.

لـمـ تـعـرـفـ مـصـرـ الـطـبـقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ بـالـمـعـنىـ الـاـقـتصـادـيـ إـلـاـ مـعـ نـشـأـةـ الـمـلـكـيـةـ الـفـرـديـةـ لـلـأـرـضـ الـزـرـاعـيـةـ فـيـ أـوـاـخـرـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ ، حـيـثـ وـجـدـتـ طـبـقـتـانـ : طـبـقـةـ

الملائكة وخاصة كبارهم ، وطبقة غير الملائكة من الفلاحين الأجراء والمستأجرين وعمال الزراعة . لكن مصر كانت تعرف المجموعات الاجتماعية Social Groups وكانت تقوم على أساس مختلفة ، ومن ذلك الأساس العرقي الذي عرفته منذ تعرضت لغزوات شعوب مختلفة إبتداء من الفرس قبل الميلاد وانتهاء بالاحتلال البريطاني في القرن التاسع عشر ، ومرورا بكل من اليونانيين البطالمة ، والرومان ، والعرب ومواليهم ومماليكهم ، ثم الأتراك العثمانيين ورعاياهم من مختلف البلدان التي دخلوها في البلقان وأسيا الصغرى الذين وفدوا إلى مصر بمقتضى الرعوية العثمانية .

ومن الطبيعي أن كل عرق من تلك الأعراق المختلفة كان ينادي بعضه ببعض ليعيشوا معا في مجموعات متقاربة في عزلة أحيانا بفعل عوامل مختلفة ، يأتي في مقدمتها اختلاف اللغة ، واختلاف العادات والتقاليد . ومن هنا تكونت الجاليات ، أو الطوائف الاجتماعية طبقا للمصطلح السائد في مصر . وكانت الطائفة الاجتماعية بالمعنى العرقي ، مع طائفة الحرفة وطائفة الملة (المذهب الديني) ، تشكل بناء اجتماعيا متماسكا إلى حد كبير دخلت به مصر القرن التاسع عشر ، ذلك أنه رغم أن كل من طائفة الملة وطائفة العرق تعتبر طائفة رأسية تقتصر عضويتها على أبنائها فقط المتتحدثون معا في الملة أو العرق ، إلا أن طائفة الحرفة كانت تنظيميا أفقيا يضم كل من يعمل في حرفة معينة بصرف النظر عن أصله العرقي أو مذهب الدين . ومن هنا توفرت درجة من التماسك الاجتماعي بين أهل مصر بصرف النظر عن اختلاف الأعراق والمذاهب . وتدرجيا نسيت الأعراق أصولها القديمة ، وذابت في ثوب «المصرية» ، عندما أصبح أبناؤها يتكلمون العربية ، ويتزوجون من مصريين ومن مصريات .

ومع ذلك فإن هناك خصائص اجتماعية أخرى تمثل فروقا شكلية بين المصريين صنعتها الجغرافيا حسب المكان .. فثمة خصائص يمتاز بها أهل الوجه

القبلي (الصعيد) ، وأخرى لأهل الوجه البحري (الدلتا) ، وثالثة لأهالي السواحل شمالاً وشرقاً ، ورابعة لأهالي الواحات . فأهل الصعيد أكثر عزلة من أهل الدلتا وأبعد مسافة من العاصمة مركز الحكم وكذلك أهالي الواحات . وأهالي السواحل أكثر اختلاطاً بالعناصر الوافدة حيث تمثل الموانئ بوابات رئيسية لدخول مصر . ومن هنا كان الصعيد أكثر تمسكاً بالتقاليد القديمة ، وسيادة مجتمع الرجل ، وانزواء المرأة في إطار الوظائف الأنثوية . وكان الوجه البحري أكثر مرونة مع تلك التقاليد بفعلقرب من العاصمة المركزية ، وتحكم الاختلاط الأسرع بالعناصر الوافدة . ومن هنا اختلاف المقاييس الأخلاقية التي تتعلق بالسلوك ، من حيث معانى العيب والحرام والشرف والخطأ والصواب .

غير أن ارتباط مصر بالسوق الاقتصادية العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وزيادة حجم الأجانب الأوروبيين فيها كما ونوعاً ، فرض على المصريين أن يدخلوا مجالات جديدة في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية ، أوجدت في النهاية نسقاً متشابهاً . فلما بدأ الإرسال التليفزيوني (١٩٦٠) ، ودخل الجهاز إلى كل البيوت في المدن والقرى والنجوع ، تم تقرير الفوارق الطفيفة بين المصريين ، على الأقل فيما يتعلق باختلاف نطق حروف الكلمات ، وإشاعة عادات وأنماط اجتماعية من خلال الأعمال الدرامية وأخبار الشعوب من السياسة إلى المطبخ ، ومن هنا يعتبر جهاز التليفزيون وسيلة توحيد أنماط السلوك الثقافي .

غير أن ذويان الوافدين بين ظهراني المصريين بظواهفهم العرقية والملية والحرفية وارتداء الجميع ثوب المصرية ، لم يكن يعني عدم انقسام المصريين إلى طبقات اجتماعية بالمعنى الاقتصادي . والحاصل أن التفاوت الطبقي كان حقيقة قائمة في مصر قبل القرن التاسع عشر (العصر الحديث) ، لكنه كان مختلطًا ومتداخلاً بين مستويين متقاربين : مستوى الحاكم ، ومستوى المحكومين . والحقيقة أنه حتى أواخر القرن التاسع عشر ، كان الحاكم يمتلك الأرض كشخصية

اعتبارية . أما الأهالى فلا يملكون شيئا ، وإنما ينتفعون من زراعة الأرض بعد تسديد ما عليها للحاكم . وفي الوقت نفسه كان من صلاحيات الحاكم أن يمنحك مساحات من الأرض لكتاب رجالي الحاشية بمثابة مرتبات للاعنة . وهؤلاء كانوا يمثلون طبقة اجتماعية متميزة ، بفضل ما كانوا يتمتعون به من دخول وإيرادات عينية ثم نقدية فيما بعد .

وعلى هذا فإن الحاكم منذ مصر الفرعونية وحتى أواخر القرن التاسع عشر ، كان يشكل مع حاشيته من الأقرباء ، ورجال الدين والسياسة ، والجيش ، صفوة اجتماعية (النبلاء) تستمد قوتها من قوة الإيرادات العينية والمالية . وأما المحكومون فإنهم كل المصريين في مجتمع الطوائف الذي سبقت الإشارة إليه ، وهؤلاء كانوا يتميزون فيما بينهم بحكم عناصر سوق الإنتاج والتجارة . وكان أغنىاؤهم سواء أكانوا شيوخ البلاد والقرى أو شيوخ الطوائف يمثلون طبقة متوسطة بين الحكام والمحكومين .

غير أن تخلى الدولة عن أن تكون مالكة منفردة للأرض الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر بسبب أزمة الديون أيام الخديو إسماعيل (صدر قانون المقابلة في أغسطس ١٨٧١ بتمليك الأرض ملكية قانونية للمنتفع الذي يسدد ستة أمثال الضريبة المقررة دفعة واحدة) ، أدى إلى نشأة الملكية الفردية للأرض الزراعية ، ومن ثم وجود ملوك الأراضي الزراعية بشرائح مختلفة ، من حيث الحجم حسب مساحة الانتفاع الأصلي ، وفلاحون (كلمة فلاحون هنا بمعنى الأجراء وعمال الزراعة) . غير أن نسبة كبار المالك طوال نصف قرن كانت نصف في المائة تقريبا من إجمالي عدد المالك ، ويمثلون الحجم الأكبر من الأرضى .

ولما بدأ الاستثمار في مجال الإنتاج الصناعي والمالي على يد الأجانب الذين وفدوا من أوروبا ، واشترك المصريون من كبار المالك في هذا المجال ، بدأ انقسام طبقي آخر في المجتمع يمثله العمال ، وهم في الأصل من ريف مصر الذين لم

يكونوا ينتفعون بشيء من الأرض ، وبالتالي لم يتمكنوا من التملك بعد فك الزمام ، فنرحو إلى المدن ، وهناك تلقفهم المصانع الجديدة .

وفي وسط هذا الانقسام الطبقي الجديد ، كانت التربية مهيئة لنشر أفكار الوعي الطبقي بين العمال على وجه الخصوص . وقد تولى هذه المهمة نفر من العناصر الأجنبية التي وفت إلى مصر حاملة معها «الماركسية» ، التي كانت بمثابة إنجيل الطبقة العاملة الأوروبية في صراعها ضد الرأسمالية . وسرعان ما اجتذبت الفكرة المثقفين من أبناء برجوازية المدن وأعيان الريف من متوسطي المالك وكبارهم ، وانتشرت التنظيمات الشيوعية في البلاد .

وفي المقابل كان الفكر الليبرالي الذي يعبر عن مصالح «الأستقراطية» المصريية من كبار المالك الزراعيين وأصحاب رءوس أموال الشركات الصناعية والتجارية ، يتدعى هو الآخر ، بفضل مثقفين من أبناء تلك الشريحة من ناحية ، ولأن الحكم السياسي كان في قبضتهم من ناحية أخرى . ويكتفى القول في هذا الخصوص أن دستور ١٩٢٣ الذي هو أول دستور دائم للبلاد (١٩٢٣ - ١٩٥٣) كانت مواده جملة وتفصيلاً تعبر عن مصالح تلك الأستقراطية .

وفي الوقت الذي كان العمال ينتظرون فيه في نقابات لا يعترف بها (حتى عام ١٩٤٢) ، وفي منظمات شيوعية تحت الأرض تخضع للملاحقة والمطاردة ، كانت (الأستقراطية) تقيم تنظيماتها الفرعية واتحاداتها المهنية علينا وفي سهولة ويسر ، فقد أعلن تشكيل اتحاد للزراعة ، ثم النقابة الزراعية المصرية العامة ، واتحاد الصناعات المصرية ، والغرفة التجارية ، والبورصة ، والبنوك الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية .

غير أن ما كان يقلل من حدة التقسيم الطبقي في مصر ويبعده عن مرحلة الصراع ، عدة عوامل ، في مقدمتها النشأة الحديثة لطبقة رأس المال (مطلع القرن العشرين) التي كانت ما تزال في مرحلة العطاء والبناء ، وإن كان هذا لا يعني عدم

وجود السلبيات المصحوبة بالشراسة في جمع المال ، ووجود الاحتلال البريطاني بالمعنى الموضوعي حتى بعد إعلان استقلال مصر في ١٩٢٢ بعد ثورة ١٩١٩ . وقد فرض هذا الوجود تحالف كل الطبقات لتحقيق الجلاء ، مما أدى إلى تركز الصراع في شكله السياسي طلياً للاستقلال التام ، وبالتالي توارى الصراع الاجتماعي طلياً للعدل الاجتماعي .

وحتى عندما قام الضباط الأحرار بالثورة في يوليو ١٩٥٢ وخلصوا من الملك ومن الإنجليز ، لم تكن ثورتهم طبقية تمتاز بالعنف ، رغم أنهم في المجمل العام يمثلون عناصر من صغار الطبقة الوسطى وكبارهم .. فالإصلاح الزراعي لم تصبحه تصفية دموية للخاضعين له ، وكذلك الحال فيما يتعلق بتأمين الشركات الصناعية والتجارية والبنوك ، بل إن أصحاب هذه المؤسسات عينوا مدربين أو رؤساء مجالس إدارة . وكان جمال عبد الناصر يقول : إن الهدف تصفية الطبقة وليس تصفية الأفراد .. أي تجريد الطبقة من سلاح قوتها الذي تهيمن به على مقدرات الطبقة الوسطى والطبقة العاملة .

وعندما أخذت الثورة بالتطبيق الاشتراكي ، لم يكن ذلك يعني التحول إلى الشيوعية على الخطوط الماركسيّة ، بل إن ميثاق العمل الوطني (١٩٦٢) حدد خطوط هذا التحول من حيث أنه يراعي التقاليد الاجتماعية القائمة ، ويحترم الدين الذي ينص على حق الميراث . ومن هنا كانت الاشتراكية تستهدف تذويب الفوارق بين الطبقات ، وليس تصفية طبقة لحساب طبقة أخرى . ولما بدأ التطبيق الاشتراكي بإنشاء القطاع العام (١٩٦١) كان الشيوعيون المصريون في المعتقلات من يناير ١٩٥٩ ، ولم يكن هذا مستغرباً إلا عند من لم يدرك حقيقة أهداف عبد الناصر ، ولم يخرجوا إلا في ١٩٦٤ بعد أن أعلنوا تصفية وجودهم الحزبي ، والانضمام لصفوف الاتحاد الاشتراكي العربي .

واللافت للنظر أن الاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الذي أقيم بعد قرارات التأميم الكبرى ، كان يضم «تحالف قوى الشعب العامل» وهم : العمال

والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية ، وهذه ما هي في الحقيقة إلا عناصر الأرستقراطية القديمة التي أزاحتها الثورة من كراسي السلطة ، وكانت قد دخلت بأموالها إلى مجال تأسيس شركات التضامن والتوصية والعائلية الخاصة بعد قوانين الإصلاح الزراعي الممتالية . وأما «الوطنية» هنا فإنها تعنى عدم قدرتها على مزاولة الاستغلال الطبقي القديم ، لأنها تخضع لنظام الأجور والأسعار في الإنتاج الذي يقوده القطاع العام . ولعل هذا المغزى ما يزال قائما رغم تحول الدولة بعد ١٩٧٤ عن الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر ، إذ ما تزال الدولة متمسكة بوجود دور لها في الاقتصاد بدرجة أو بأخرى .

وعندما بدأ التيار الإسلامي ينزع الحكم سلطتهم برفع راية الدين وتکفير الحكومة ووصف المجتمع بالجاهلية ، ويحشد زعماؤه جيشا من الأتباع المنبثرين في سائر الدوائر الحكومية وغير الحكومية من الذين يرون في الحكومات الإسلامية المجاورة نموذجا يحتذى ، كانت السلطات الحاكمة تضرب بشدة على أيديهم ، وتضعهم رهن المعتقلات . وقد حدث هذا أيام العهد الملكي عندما كانت جماعة الإخوان المسلمين تستحوذ على الأذهان . وحدث أيضا أيام العهد الجمهوري ، شأنهم في ذلك شأن الجماعات الشيعية أيام العهدتين .

ولم يكن موقف الحكومة من جماعات التيار الإسلامي يعني موقف من الدين والعقيدة ، كما أرادت هذه الجماعات أن تدخل في أذهان أتباعها ذلك المعنى ، وإنما كان الموقف سياسيا بحثا في إطار الصراع على الحكم . والدليل على هذا أن الجمعيات الأهلية ذات الطابع الديني ، الإسلامية منها والمسيحية ، ظلت - وما تزال - تمارس عملها في مجال الرعاية الاجتماعية للفقراء والمعوزين وسائر أعمال البر والإحسان المختلفة . ولم يحدث أن اقتربت منها السلطات بسوء طالما أنها لا تخوض في شؤون السياسة أو الدين . وللحقيقة وللتاريخ فإن النص على عدم اشتغال الجمعيات الأهلية بالسياسة والدين شرط قديم ، ويعود إلى بداية عمل هذه

الجمعيات ، ولا يعود إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كما هو شائع لدى الخاصة والعامة . والفضل في هذا النص يرجع إلى سعد زغلول الذي وضعه في لائحة الجمعية الخيرية الإسلامية التي تأسست عام ١٨٩٢ ، وسارت على هديه سائر الجمعيات فيما بعد .

والخلاصة .. أن طبيعة الحكم في مصر الحديثة والمعاصرة طبيعة وسطية لا تميل إلى التطرف يميناً أو يساراً . وهذه مسألة تبدو تراثية ، وترتکز قاعدتها الأساسية على الفترة الفرعونية التي قابل بها المصريون مختلف الشعوب التي وفدت عليهم بشقاقات وعادات وتقاليد مختلفة ، سرعان ما استوعب المصريون منها ما لم يكن يضر بالتقاليد القائمة وإن كان يثيرها . وهذا ما يفسر القول السائد بأن المصريين قاموا بتمصير كل من وفدهم ، وأصبح جزءاً من التربة المصرية اجتماعياً وثقافياً .

على أن الالتزام بهذه القاعدة الوسطية المغلقة بغاللة من التدين البسيط غير المتشدد كما سبقت الإشارة ، يبقى شرطاً للتماسك الاجتماعي . أما الخروج عنها بالتطرف يميناً أو يساراً ، بالقفز على الواقع أملأاً في استعادة ماضٍ زائل مهما كان ذهرياً في وقته ، أو بمحاكاة بلاد أخرى متقدمة تقنياً في حاضرها المعاصر دون تقدير للظروف الموضوعية ، من شأنه أن يطغى على الشخصية وعلى الخاصية ، ولا بد في النهاية أن يصيب التماسك الاجتماعي بالخلل ومن ثم الواقع في المشكلات . ولا يجب أن ننسى في هذا الخصوص أن مصر من البلاد النادرة التي لم تقع فيها حرب أهلية بسبب اختلاف العقائد ، وهذا يدل على مدى فضيلة التسامح التي يؤمن بها المصريون كافة .

وياستبقاء هذا الوسط الذهبي ، تصبح التيارات الفكرية ذات اليمين وذات اليسار هاجس النخبة المثقفة التي بدأت في الأصل من خلال الصفة الاجتماعية التي أتيح لها الاتصال بشقاقة الغرب الأوروبي ، سواء من خلال الاحتكاك بمن جاء منهم إلى مصر للاحتلال وللت التجارة ، أو من خلال البعثات الخارجية والتعايش مع

الأخر والنقل عنه . وتأثير النخبة - وهم عادة قلة وسط الأغلبية - يقتصر أيضا على دائرة محدودة ، طالما أن الصفة الحاكمة في النهاية لا تتبني أحد تيارات اليمين أو اليسار . ومن الملاحظ أن طبيعة الذين اعتلوا كرسي الحكم في مصر منذ عصر محمد على ، كانوا من تلك الثقافة الوسطية حتى ولو مال أحدهم نحو ثقافة غربية أو شرقية بدرجة أو بأخرى . وكان الذين يميلون للأخذ عن الغير يقولون دائماً أنهم يأخذون ما يتافق مع الأصالة والعراقة ويتركون ما عدا ذلك ، لكنهم سرعان ما يجدوا أنفسهم وقد وقعوا في مأزق الاختيار والانتقاء ، على حين أن التطور الذي ينجلوا عنه هو حزمة واحدة ، ولا يمكن افتئاء عود أو عودين منها فقط وترك الباقي . وفي النهاية لا يجد هؤلاء سوى العودة إلى الوسطية الذهبية ، بعد أن يكونوا قد أدركوا أن الانتقاء من الآخر مع التمسك بالأصالة مجرد وهم .

ولعل نظرة إلى الحياة العامة للمصريين تؤكد حقيقة قد تكون غائبة عن الباحثين ، ألا وهي امتناع المصريين عن التشكيل الجوهرى مع الآخرين والانخلاع من الجذور .. ففى الشارع ترى كل الأزياء والموضات الشرقية والغربية ، المحافظ منها والمتفرنج ، والتقليدي منها والمعاصر ، والجميع يرقصون فى الأفراح ويتمايلون ويزغردون ويعنون دون غضاضة ، وفي المواقف الجادة يؤكّد كل منهم على أنه « ابن بلد .. أو أنه فلاح .. أو أنه صعيدي .. إلخ» . وفي البيت المصرى تجد أدوات وأدوات تنتسب إلى عصور مختلفة وإلى أماكن مختلفة ، ولكن الطعام وطريقة إعداده ينتمى إلى ثقافة واحدة ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالأماكن العامة من مطاعم وأماكن ترويح .

وهكذا تجمع الوسطية بين كافة المصريين فى السلوك ثقافياً ، رغم تعدد التيارات الثقافية فكريًا التي هي الشغل الشاغل للنخبة . ومن هنا تتميز مصر بالتماسك الاجتماعي في إطار العلاقات الأفقية التي يستند فيها البعض على البعض دون غضاضة ، فنحن عادة نطلب النصح من الآخرين ونسترشد برأى الكبير

ومن له تجربة كبيرة ، ونبحث عن الأصدقاء ونتمسك بالأقرباء لقضاء المصالح ، وعلاقاتنا في النهاية ليست رأسية ، شأن المجتمعات الغربية أو الجبلية أو الصحراوية ، كل واحد فيها يبحث عن مصلحته وكفى .

على أن القول بوجود تماسك اجتماعي في مصر لا يعني القول بعدم وجود مشكلات اجتماعية ناتجة من ضيق ذات اليد والعسر المالي عند الفقراء ومتوسطي الحال ، ولا يعني أيضاً تجاهل بعض الحوادث الطائفية الناتجة عن التعصب لأنها لا تخرج عن مواقف فردية فعلاً ولا تشكل ظاهرة عامة شأن مجتمعات الطوائف .. لكن تلك قضية أخرى .